

الحق فوق القوة

والأمة فوق الحكومة

«سعد زغلول»



الوفد

alwafd

نحو الحرية

تغيير لم يكتمل

تتراجع الآن في نهاية العقد الحالي الآمال التي كانت معلقة في بدايته على تطوير الحزب الوطنى الحاكم وتحويله من جهاز ملحق بالحكومة إلى تنظيم حاكم فعلا وليس قولا. وهذا تغيير لا يستهان به أو بأثره في المجتمع وليس فقط في النظام السياسى حال حدوثه أو حتى بقاءه ممكناً حتى اليوم.

فقد بدأ الاتجاه إلى إصلاح الحزب الوطنى فى مصر بعد صدمة انتخابات ٢٠٠٠ البرلمانية حين هزم أكثر من ٦٠ فى المائة من مرشحيه أمام منافسيهم المنشقين على الحزب نفسه، ولولا تسابقهم للعودة إليه، أو بالأحرى إلى «أحضان» الدولة بعد فوزهم، لكان قد خسر الغالبية التي يتمتع بها منذ تأسيسه فى العام ١٩٧٨ امتداداً لحزب آخر «مصر العربى الاشتراكى» سبق وورث التنظيم الواحد الذى أقامته ثورة ١٩٥٢ وكان «الاتحاد الاشتراكى العربى» هو نسخته الأخيرة.

وكان الوعد بإصلاح الحزب الوطنى قويا والاعتقاد فى إمكان تحقيقه كبيراً، بعد أن برز دور جمال مبارك نجل رئيس الجمهورية ورئيس الحزب عبر «أمانة السياسات» التى استحدثها وتولى قيادتها فبدت كما لو أنها العقل الذى افتقده هذا الحزب طويلاً. وساهمت أجواء الحيوية النسبية فى عام الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة «٢٠٠٥» فى تدعيم الانطباع بأن الحزب الوطنى يحقق تقدماً فى إصلاح نفسه، ومن ثم النظام السياسى.

ولم يكن الأمر مجرد وعد أطلق فى الهواء أو أمل يحلق فى السماء، فقد جددت أمانة السياسات ولجانها المتخصصة أفكاراً كانت تقادمت، وأساليب كان الزمن قد عفا عليها، وأدت دوراً كان مفقوداً، وأصبحت مؤتمرات الحزب حزبية فعلاً، بعد أن كانت مجرد رجوع صدى لوزارات الحكومة وصار الوزراء مطالبين بالاستماع إلى ما لم يكن هم وسابقوهم يطبقونه، بعد أن كان الكل يسمع لهم، وللمرة الأولى فى تاريخ التعددية الحزبية المقيدة أعلن تشكيل الحكومة فى مقر الحزب الوطنى فى العام ٢٠٠٤، وحرص رئيس الوزراء «د. أحمد نظيف» على اختيار بعض الوزراء من هذا الحزب بالرغم من أنه هو شخصياً لم يأت منه، كما أدار هذا الحزب معركة انتخابية بطريقة حزبية حديثة فى العام ٢٠٠٥ سواء فى الانتخابات الرئاسية أو بداية الانتخابات البرلمانية، فماذا حدث إذن سؤال نبقى معه فى الغد.

د. وحيد عبد المجيد